الباب الثاني

التنمية الاقتصادية

- تمثل التنمية الاقتصادية محورا أساسيا لاهتمامات الحومات والشعوب. وتتحدد طبيعة عملية التنمية بناء على طبيعة النظام الاقتصادي للدولة،وطبيعة النظام الاقتصادي العالمي الذي تتقيد بقواعده، ويتشكل النظام الاقتصادي العالمي من المنظمات التالية:

- صندوق النقد الدولي: للشئون النقدية وأسعار الصرف.
- البنك الدولي: لشئون التنمية والتمويل.
- منظمة التجارة العالمية: لشئون تحرير التجارة الدولية.

- يتسم النظام الاقتصادي العالمي المعاصر بسيطرة الرأسمالية، وتتبلور أحدث صور هذه السيطرة حاليا فيما يسمى بظاهرة العولمة.

المبحث الأول

النظام الرأسمالي ... مبادئه وطبيعته ومراحله

أولا : قواعد النظام الرأسمالي

- قامت الرأسمالية علي الإيمان بالفرد إيمانا لا حدود له، وأن تحقيقه لمصلحته الخاصة يتضمن تحقيق مصلحة المجتمع بصورة طبيعية. كما آمنت بأن وظيفة الدولة الأساسية هي حماية الأفراد ومصالحهم الخاصة، فلا يجوز لها أن تتعدى حدود هذا الهدف في نشاطها ومجالات عملها.

- أنتجت الثورة الصناعية في أوروبا – في ظل الرأسمالية والعلاقات التعاقدية غير المنصفة بين طرفيها : الرأسماليين والعمال – مشكلات اقتصادية واجتماعية جديدة كانت في حاجة إلي فكر جديد لتفسيرها أو تبريرها، وكذلك لإيجاد حلول لها في أرض الواقع.

- فقد ترتب علي التحول إلي المجتمع الصناعي الرأسمالي عدد من المشكلات مثل انتشار الفقر والبطالة والغلاء والصراع الطبقي ... إلخ. وفي أثناء تصديهم لدراسة وعلاج هذه المشكلات وضع الاقتصاديون الكلاسيك القواعد أو المبادئ الأساسية للنظام الرأسمالي، وقدموا ما يلزم من تفسيرات وتبريرات مكنت طبقة الرأسماليين من المضي قدما.

قواعد النظام الرأسمالي

- القوانين الطبيعية
- الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج
- لا تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة
- الحرية الاقتصادية
- الربح هو الحافز والمحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي
- جهاز السوق يمثل الآلية المثلي لتنظيم النشاط الاقتصادي
- المنافسة الكاملة هي الإطار الذي يجب أن يسود في جهاز السوق في ظل الحرية الاقتصادية " Self – Regulator"
- أجر الكفاف أو الإعاشة Subsistence Level
- تبني نظرية "مالتس" في السكان :-

وتدعي نظرية مالتس أن:

- السكان يتزايدون وفق متوالية هندسية : (2 ،4 ،8 ،16 ،32 ، 64 ..)
- بينما يتزايد الغذاء وفق متوالية عددية : (2 ،4 ،6 ،8 ،10 ،12 ...)

" وقد اعتبر الكلاسيك العلاقة بين نمو السكان ونمو موارد الغذاء قانونا طبيعيا، ومن ثم رفعوا عن الرأسماليين أي مسئولية عن انتشار البطالة والجوع والفقر؛ لأن هذه مشكلات حتمية لا ذنب لأحد فيها.

وفي هذا الخصوص يقول روبرت مالتس : " إن السبب الرئيسي للفقر الدائم لا علاقة له بطريقة الحكم أو بسوء توزيع الملكية (بين الرأسماليين وعامة الناس)، إذ ليس في وسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء، وليس للفقراء الحق في مطالبتهم بذلك ". فالفقر عندهم إذن هو نتيجة طبيعية تصيب الفقراء بسبب نمط تكاثرهم، إنهم – أي الفقراء – هم الذين يجلبون لأنفسهم الشقاء ".

- نادي الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية ، وجعلوا المزايا النسبية هي أساس التخصص الدولي، وقالوا بان حرية التجارة تؤدي إلي تعظيم الرفاهية العالمية وزيادة التقدم الاقتصادي.

ولكن هذه المقولة تحتاج إلي تقييم :

يقول البروفيسور الإنجليزي ليونيل روبنز حول هذه المسألة: " إن الاقتصاديين الكلاسيك في إنجلترا عندما كانوا ينادون بحرية التجارة كسياسة عامة، لم يكن ذلك علي أساس أن حرية التجارة أمر ضروري لمصلحة العالم، وانما كان ذلك لمصلحة بلدهم فقط" . لقد كان التبادل الدولي في ظل حرية التجارة، والذي انطوى حينئذ علي نمط معين لتقسيم العمل الدولي يتم في إطار من النمو غير المتكافئ بين الدول الرأسمالية ودول العالم الأخرى. وعندما يكون النمو غير متكافيء يتفاوت التطور في قوى الإنتاج وفي مستوى إنتاجية العمل، ومن ثم يكون التبادل غير عادل، وينتج عن ذلك خسارة واضحة للدول الأقل نموا.

المبحث الثاني

النظام العالمي الجديد وظاهرة العولمة

- تشكل النظام العالمي الجديد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .
- تتحدد طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول العالم المختلفة وفق إرادة الدول القوية المنتصرة ولمصلحتها.
- مثلت المنظمات الاقتصادية الدولية ركنا أساسيا في النظام العالمي الجديد .
- ساهمت المنظمات الاقتصادية الدولية في تكريس هيمنة الدول الرأسمالية علي العالم واستمرار العلاقات غير المتكافئة بينها وبين دول العالم الثالث.

- تولت هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي مسئولية العمل علي حفظ الأمن والسلم العالميين (تنظيم العلاقات السياسية الدولية).
- تولت المنظمات الاقتصادية الدولية تنظيم العلاقات الاقتصادية في النظام العالمي الجديد. وقد أنشئت هذه المنظمات بناء علي اتفاقية بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية، وهي :

1- صندوق النقد الدولي.
2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
3- منظمة التجارة العالمية (والتي تأجل إنشاؤها إلي العام 1994) .

- هناك منظمة هامة غير رسمية تسمي بمجموعة الثمانية الكبار تتولي في الحقيقة إدارة شئون النظام الاقتصادي العالمي.

ظاهرة العولمة

- المشكلة في ظاهرة العولمة الموجودة اليوم هي أنها تضرب باستقلالية الدول وحقها في الحفاظ علي مبادئها وقيمها وثقافتها عرض الحائط.
- <u>لقد أخذت هذه العولمة تنتقص من هذه الاستقلالية:</u>

فهي من ناحية تجعل الدول خاضعة لمقررات وترتيبات العديد من المنظمات الدولية.

ومن ناحية أخرى تجعلها بفعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساحة مفتوحة ومباحة لنشر القيم والاتجاهات والتصورات الغربية في الحياة.

كما أنها من ناحية ثالثة تجعلها مرتعا لأنشطة الشركات متعدية الجنسية التي لا تقتصر علي الجانب الاقتصادي، وإنما تمتد إلي كافة الجوانب بما في ذلك الجوانب السياسية والأمنية.

- ## ما هى العولمة ؟

- يعتمد الترويج لظاهرة العولمة علي فكرة أن التكامل الاقتصادي علي الصعيد العالمي يؤدي إلي تحسين الأداء الاقتصادي المحلي الداخلي، حيث يسمح انفتاح الأسواق وإزالة القيود علي حركة التجارة ورؤوس الأموال بزيادة كفاءة استخدام الموارد، واستغلال المزايا النسبية، ومن ثم تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

- تعريف العولمة : تتعدد تلك التعريفات، وتدور حول الأفكار التالية:

- التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك ...
- هيمنة نمط الإنتاج الغربي، أو الأمريكي تحديداً، وإدماج القسم الأعظم من الاقتصادات الوطنية في السوق الرأسمالية العالمية ...
- زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدولة والاقتصاد العالمي ...

- وفي الواقع فإن الإلمام بحقيقة العولمة يقتضي التعرف علي خصائصها الاقتصادية .

خصائص العولمة الاقتصادية

- إيقاف البرامج المكافحة للتبعية والهادفة إلي بناء نماذج تنموية مستقلة في أطراف النظام الاقتصادي العالمي (دول العالم الأقل تطوراً).
- ظهور تقسيم دولي جديد للعمل .
- تزايد دور المؤسسات والمنظمات الدولية بشكل كبير.
- تنامي دور الشركات دولية النشاط .
- تزايد الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي.
- تعاظم دور الثورة التقنية الثالثة .
- بروز ظاهرة القرية العالمية وتقلص المسافات وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم، واثر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات.

مخاطر العولمة

- خلق علاقات تجارية غير متكافئة مع الدول الصناعية.
- اضطرار الدول النامية الأقل تطورا إلي إعادة هيكلة اقتصاداتها طبقاً لمتطلبات النظام التجاري العالمي، لا طبقاً لخياراتها الاقتصادية الوطنية، في ظل تقسيم دولي جديد للعمل. وبالتالي تتشوه البني الاقتصادية لتلك الدول وتضعف هياكلها الاقتصادية الإنتاجية .
- إلحاق الضرر ببرامج التنمية الوطنية والقومية للدول الأقل تطوراً.
- تغير شكل وطبيعة التنمية، فبعد أن كانت التنمية تعتمد أساسًا على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي (من خلال الادخار)، تحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات المتعدية الجنسيات.
- انتقال مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة إلي سلطة النظام الاقتصادي العالمي.